الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الثانية والخمسون

المعقودة يوم الاثنين

١٩ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والخمسين

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويـات

البند ٩٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٤ : اجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)

الباب ٢٩ : خدمات المؤتمرات والمكتبة (تابع)

••/••

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.52
11 February 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

79-58596

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 و Add.1 و A/34/7 و A/34/38(Parts I-V) ؛ و A/C.5/34/L.14 و L.16 ؛ و A/C.5/34/CRP.11)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٤ : أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الأمين العام طلب اعتمادا تحت الباب ٤ قدره ٣ ٠٦٠ ٣٠٠ دولار ، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ ٢ ٢٢١ ٠٠٠ دولار منه ، بتخفيض قدره ٨٣٩ ٣٠٠ دولار . وأوضح ان الجزء الاكبر من التخفيض المقترح يقع في نطاق التقديرات الخاصة بمؤتمر الامم المتحدة المعني بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة والبالغ مجموعها ٣٤٨ ٥٠٠ دولار . وذكر ان اللجنة الاستشارية لاحظت ان تقديرات الامين العام تقديرات مؤقتة بانتظار تقديم تقرير مرحلي عن الدورة الحالية للجمعية العامة . وقال ان مجموع الاحتياجات اللازمة للمؤتمر ستتأثر دون شك بمداولات اللجنة التحضيرية . وأضاف ان اللجنة الاستشارية أوصت ، بانتظار تلقي التقرير المرحلي الذى يعده الامين العام ، بأن يؤذن في المرحلة الحالية بمبلغ تقديرى هو ٩٤ ٦٠٠ دولار ، وهو يساوى المبلغ الذى خصص في ١٩٧٨-١٩٧٩ . وذكر ان الفقرة ٤-١٢ من التقرير الاول للجنة الاستشارية بها ايضاح أكثر تفصيلا .

٢ - وذكر ان التقديرات الخاصة بالمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة تناولتها الفقرات من ٤-٦ الى ٤-١٠ من ذلك التقرير ، ومنها يتبين ان اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض قدره ٣٩٩ ٠٠٠ دولار . وأضاف ان التخفيض الكبير الآخر الذى اوصت به اللجنة هو مبلغ ٤٥ ٥٠٠ دولار في التقدير الخاص بسفر الموظفين لخدمة الاجتماعات . وأوضح ان سبب هذه التوصية وارد في الفقرة ٤-٥ من التقرير الاول للجنة الاستشارية .

ألف - المجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجانه الفنية المختلفة واجتماعاته المتكررة الاخرى

٣ - السيد الحياغي (تونس) : تساءل عما اذا كان يمكن العثور على طريقة مناسبة لتوجيه اهتمام المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى الاقتراح الذى قدمه في جلسة سابقة فيما يتعلق بالدورة الصيفية لهذه الهيئة .

٤ - السيد المصدوقي (المغرب) : أعرب عن تأييد وفده للتوصية الواردة في الفقرة ٤-٥ من التقرير الاول للجنة الاستشارية ، وذكر انه يتعين بذل جهود لتحسين انتاجية الموظفين حتى يمكن تخفيض العدد الذى يوفد منهم لخدمة الاجتماعات .

٥ - الرئيس : قال انه ادهشه الى حد ما ان يقرأ في الفقرة ٤-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ان تقدير الامين العام للجنة البرنامج والتنسيق وضع على اساس افتراض ان الترتيب الخاص

(الرئيس)

الذى ووفق عليه لفترة تجريبية والمقرر ان تستعرضه الجمعية العامة في دورتها الحالية سيستمر في خلال فترة السنتين القادمة . وذكر انه يفهم انه اذا وافقت اللجنة الخامسة على هذا التقدير فانها بذلك توافق ضمنا على استمرار الترتيب الخاص في خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وأضاف ان لجنة البرنامج والتنسيق لم تتخذ ، على ما يذكر ، توصية محددة بشأن هذا الموضوع . وقال ان هذه قد تكون فرصة ملائمة لتناول اللجنة الخامسة هذه المسألة .

٦ - السيد بيينديورف (الولايات المتحدة الامريكية) : أعرب عن شيء من الحيرة للنتيجة التي توصل اليها الرئيس . وقال انه لا يعتقد ان من مهام اللجنة الخامسة ان تقوم باستعراض للترتيب المذكور في الفقرة ٤-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية تدرك المشكلة وانها لاحظت ان الامين العام وضع تقديره على افتراض ان الترتيبات الخاصة لدفع نفقات السفر وبدلات الاقامة لن تستمر في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وأضاف ان اللجنة الخامسة تستطيع ، بناء على ذلك ، ان تقرر او ترفض افتراض الامين العام .

٨ - السيد العياضي (تونس) : لاحظ انه قد يلزم ، توخيا للاتساق ، استعراض المدد التي تستغرقها دورات لجنة البرنامج والتنسيق ، وذلك بالنظر الى انه قدمت اقتراحات بوضع خطة متوسطة الاجل مدتها ٦ سنوات . وذكر ان عقد دورة لمدة ستة اسابيع في سنة الخطة لن يوفر الوقت الكافي لبحث خطة مدتها ست سنوات . وأضاف ان هذه الحقيقة لا ينبغي ان تغيب عن اذهان المسؤولين في اللجنة الاستشارية وفي الامانة العامة . وقال ان نطاق هذه الخطة قد يبرر ادراج بند خاص في الميزانية لهذا الغرض .

٩ - السيد بيينديورف (الولايات المتحدة الامريكية) : اقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن التقدير الخاص بلجنة البرنامج والتنسيق لاتاحة الوقت لمزيد من المناقشة المفصّلة .

١٠ - الرئيس : قال انه يفضل المضي في القراءة الاولى ، وان التقدير يمكن تنقيحه في مرحلة لاحقة اذا اقتضى الامر ذلك .

١١ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : طلب ايضاحا للأسباب التي توجب حضور اثنين من موظفي مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية جلسات لجنة البرنامج والتنسيق ، وحضور موظف واحد من كل من اللجان الاقليمية . وأوضح ان وفده يرى انه يكفي حضور موظف واحد من فيينا .

١٢ - الرئيس : قال انه سيطلب الى الادارة المختصة في الامانة العامة الرد على هذا السؤال .

١٣ - السيد خميس (الجزائر) : قال ، مشيرا الى التقديرات الخاصة بلجنة الاستعراض والتقييم ، انه يرحب بقرار الامين العام عدم طلب اية مخصصات لهذه اللجنة انتظارا لقرارات الجمعية العامة بشأن الاستراتيجية الانمائية الجديدة .

١٤ - السيد باراك (رومانيا) : طلب ، بتأييد من السيد خميس (الجزائر) ، والسيد بونسك (يوغوسلافيا) ، ان تؤجل اللجنة القراءة الاولى لبنود الميزانية البرنامجية المقترحة المتصلة باللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، انتظارا لنتيجة المشاورات الخاصة بتنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبرنامج العمل الذى وضعه هذا المؤتمر .

١٥ - وقد تقرر ذلك .

باء - المؤتمرات الخاصة

١٦ - السيد خميس (الجزائر) : سأل عن الموعد الذى يمكن فيه توقع التقديرات المنقحة الخاصة بالمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ؛ وأوضح ان من المهم ان تتلقى اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة هذه التقديرات في وقت يسمح لهما بالنظر فيها قبل نهاية الدورة الحالية .

١٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية ستنظر في التقديرات المنقحة بالسرعة اللازمة ، وذلك بمجرد ان تتلقاها من الأمين العام .

١٨ - السيد دوك (امين اللجنة) : وجّه الانتباه الى تقرير الامين العام (A/34/657) الذى صدر ذلك اليوم متضمنا التقديرات المنقحة .

١٩ - السيد خميس (الجزائر) : اقترح تأجيل القراءة الاولى للتقديرات الخاصة بالمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة أو قيام امين اللجنة بتلاوة تفاصيل التقديرات المنقحة .

٢٠ - الرئيس : قال انه يفهم انه يتعين اولا تقديم تقرير الامين العام الى اللجنة الثالثة . ولهذا اقترح ان تعتمد اللجنة الخامسة التقديرات المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة ثم تناقش التقديرات المنقحة في مرحلة لاحقة .

٢١ - السيد غاريدو (الفلبين) : سأل عما اذا كان تغيير مكان انعقاد مؤتمر الامم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين سينطوى على اى تغيير في الاعتماد المقدّر لهذا المؤتمر ، وقدره ٢٢٥ ٠٠٠ دولار .

٢٢ - السيد بيغن (مدير شعبة الميزانية) : قال ان البلد المضيف سيتحمل ، كما يحدث في جميع المؤتمرات التي تعقد بعيدا عن المقر ، الفرق بين التكلفة الفعلية وتكلفة عقد المؤتمر في المقر .

٢٣ - السيد العياضي (تونس) : أشار الى الفقرة ٤-٤٤ من الميزانية المقترحة ، فسأل عن سبب ادراج مبلغ ٦٧٠ ٦٠٠ دولار من تكاليف خدمة المؤتمرات تحت الباب ٤ لمؤتمر الامم المتحدة المعني بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة ، على حين انه ينبغي في الواقع ادراج هذا المبلغ تحت الباب ٢٩ من الميزانية . وذكر انه لا يفهم سبب هذا الاجراء .

٠٠/٠٠

(السيد العياضي ، تونس)

٢٤ — كما سأل عما اذا كانت اية حكومة قد عرضت استضافة المؤتمر .

٢٥ — السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان تكلفة خدمة المؤتمرات بالنسبة لجميع المؤتمرات ادرجت في الباب ٢٩ من الميزانية . وذكر ان جميع تكاليف خطة المؤتمرات المترتبة على المقررات المتخذة في الدورة الحالية ستتناول في ما يسمى بالورقة الموحدة بشأن تكاليف خدمة المؤتمرات . وذكر انه وفقا لما يجرى عليه العمل من حساب التكلفة الكلية ، تقوم الامانة العامة بحساب تكاليف خدمة المؤتمرات كما لو لم يكن هناك موظفون متاحون لخدمة انشطة المؤتمرات الواردة بالخطة . وأوضح ان كل الاجتماعات التي تتم خدمتها خلال فترة السنتين تحسب تكلفتها في نهاية الدورة ويحدد المبلغ الذى يمكن استيعابه في حدود الاعتماد الموافق عليه ، ثم تطلب في الورقة الموحدة أية موارد اضافية لازمة .

٢٦ — السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يتوقع ان يقوم الامين العام بتغطية اية احتياجات صافية باعادة توزيع الموارد الموفرة نتيجة لانهاء الانشطة الحدية والانشطة عديمة الجدوى والانشطة التي اكملت . وأعرب عن امل وفده في امكان استيعاب تكلفة جميع انشطة المؤتمرات الاضافية .

٢٧ — السيد فون هاربه (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان حكومته ترحب بعقد المؤتمر المعني بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة في مدينة هامبورغ .

٢٨ — الرئيس : اقترح ان تتخذ اللجنة مقررا بشأن التقدير الخاص بالباب ٤ ، باستثناء المبالغ المطلوبة للجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٢٩ — السيد دوك (امين اللجنة) : قال ان تقديرات الامين العام الاولية لهاتين اللجنتين مجموعها ٢٠٠ ١٧٣ دولار . وذكر ان اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرة ٤—٥ من تقريرها الاول بتخفيض شامل في المبلغ المقدر لسفر الموظفين مقداره ٥٠٠ ٤٥ دولار ، أو ٨ر٣ في المائة من تقدير الامين العام . وأوضح ان المبلغ الذى كان مطلوبا للجنتين لسفر الموظفين هو ٢٠٠ ٤٠ دولار ، وان تخفيض هذا المبلغ بنسبة ٨ر٣ في المائة قد هبط به الى ٠٠٠ ٤ دولار . وبطرح هذا المبلغ من الاعتماد الكلي الذى اوصت به اللجنة الاستشارية لهاتين اللجنتين يتبقى مبلغ ٢٠٠ ١٦٩ دولار . وعندئذ يطرح هذا المبلغ من الاعتماد الكلي الذى اوصت به اللجنة الاستشارية للباب كله . وأضاف ان الرئيس يقترح بذلك ان توافق اللجنة في القراءة الاولى على اعتماد بمبلغ ٨٠٠ ٥٠١ ٢ دولار تحت الباب ٤ ، وأن تؤجل حتى مرحلة لاحقة اتخاذ قرار بشأن التقديرات الخاصة باللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٣٠ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يفضل ارجاء اتخاذ قرار بشأن طلب ادراج اعتماد لتغطية نفقات سفر وبدلات اقامة اعضاء لجنة البرنامج والتنسيق الوارد في الفقرة ٤-١١ من الميزانية المقترحة الى ان يعرض الموضوع لمزيد من المناقشة ، أو أن يجرى ، اذا تعذر هذا ، تصويت مسجل مستقل على هذا التقدير .

٣١ - السيد العياضي (تونس) : أشار الى ان المقرر الخاص بتوفير نفقات سفر وبدلات اقامة اعضاء لجنة البرنامج والتنسيق اتخذ لتمكين جميع الاعضاء من المشاركة الكاملة في دورات تلك اللجنة والاسهام اسهاما كاملا في اعمالها . وأضاف انه قد ثبت ان هذا القرار كان قرارا حكيما ، وناشد ممثل الولايات المتحدة سحب اعتراضه على الاعتماد المطلوب .

٣٢ - السيد اوكييو (كينيا) : قال انه قد أدهشه ، بوصفه رئيسا للجنة البرنامج والتنسيق ، أن يتشكك وفد الولايات المتحدة في ضرورة ادراج اعتماد لنفقات سفر وبدلات اقامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق . وذكر ان الغرض من المقرر الذى اتخذته اللجنة الخامسة في عام ١٩٧٦ هو تمكين البلدان من ايفاد ممثلين على مستوى عال من عواصم تلك البلدان الى المقر لرفع مستوى المناقشة الفنية في لجنة البرنامج والتنسيق . وأضاف ان هذا المقرر اتخذ بعد مناقشة طويلة وانه أثمر فعلا كما يتجلى في التحسينات التي طرأت على أعمال لجنة البرنامج والتنسيق .

٣٣ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان تأييد وتقدير وفده للجنة البرنامج والتنسيق ليسا محل شك . ولكنه أضاف ان المقرر الذى اتخذ في عام ١٩٧٦ كان ، كما هو مبين بوضوح في الميزانية المقترحة ، خروجا عما جرى عليه العمل في الأحوال العادية ، وانه اتخذ لفترة تجريبية فقط . وذكر ان وفده يشعر بقلق عميق ازاء ما تتضمنه الميزانية من نفقات ويرى انه يتعين حسم مسألة الفترة التجريبية . وأضاف ان وفده سيصر ، لهذا ، على اجراء تصويت مسجل على الاعتماد المقدّر .

٣٤ - السيد خميس (الجزائر) : سأل عن عدد الوفود التي استخدمت حقها في نفقات السفر وبدلات الاقامة في خلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ .

٣٥ - الرئيس : اقترح أن يقدم الجواب على سؤال ممثل الجزائر في مرحلة لاحقة . وأضاف ان من الواضح ان نفقات السفر وبدلات الاقامة لا تدفع لأعضاء لجنة البرنامج والتنسيق العاملين في نيويورك .

٣٦ - وقد أجرى تصويت مسجل على الاعتماد البالغ ١٤٠٤٠٠ دولار المطلوب لتغطية نفقات السفر وبدلات الاقامة لأعضاء لجنة البرنامج والتنسيق .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوروندى ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ،

فنلندا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكـــا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغـرب ، المكسيك ، ملاوى ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيـا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النيجـــر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكيـــة السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، منغوليا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعـون : اليابان .

٣٧ - ووفق في القراءة الأولى على اعتماد بمبلغ ٤٠٠ ١٤٠ دولار تحت الباب ٤ لنفقات سفـــر وبدلات اقامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق ، وذلك بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ٩ أصوات وامتناع بلـــد واحد عن التصويت .

٣٨ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده عارض القرار ٣١/٩٣ في عام ١٩٧٦ وعارض ، اتساقا مع هذا الموقف ، الاعتماد المخصص لنفقات سفر وبدلات اقامة أعضاء لجنـــة البرنامج والتنسيق لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣٩ - السيد العياضي (تونس) : قال ان وفده أيد الاعتماد لأنه يرى انه ينبغي اقرار كل تدبير يرمي الى النهوض بعمل لجنة البرنامج والتنسيق . وذكر ان اللجنة مدينة بالامتنان لوفد الولايـات المتحدة لان التصويت المسجل الذى طلبه كشف عن أن عددا من الوفود المؤيدة للتخطيط قـــد انضمت الى وفد الولايات المتحدة في التصويت ضد الترتيب الخاص لأعضاء لجنة البرنامج والتنسيق .

٤٠ - ووفق في القراءة الأولى ، وبدون تصويت ، على توصية اللجنة الاستشارية بادراج اعتمـــاد بمبلغ ٢ ٠٥١ ٨٠٠ دولار تحت الباب ٤ .

الباب ٢٩ : خدمات المؤتمرات والمكتبة (تابع)

٤١ - السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : عرض مشروع القـــرار A/C.5/34/L.16 باسم جميع البلدان المشتركة في تقديمه ، والتي تشمل ، بالاضافة الى البلدان المذكورة في أعلـــى النص ، البلدان الآتية : اسبانيا ، اكوادور ، ايران ، البرتغال ، بنن ، ترينيداد وتوباغـــو ، تشاد ، السنغال ، غانا ، الفلبين ، كوبا ، كوستاريكا ، ماليزيا ، المكسيك ، الهنـــــد ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، اليونان . وأوضح أن مشروع النص يشير الى قرار الجمعية العامـة ٣١٩٠

(السيد الحضيري، الجماهيرية العربية الليبية)

(د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ الذي جعل اللغة العربية لغة رسمية ولغة عمل للجمعية العامة ولجانها الرئيسية، بهدف تمكين المتكلمين باللغة العربية وجميع الوفود من الاستفادة من التعاون الدولي، كما هو مستهدف في الميثاق، وتعزيز المبادلات الفكرية والثقافية فيما بين شعوب العالم. وذكر ان اعتماد هذا القرار افترض سلفا أن تدابير فعالة ستتخذ لوضع اللغة العربية على قدم المساواة مع اللغات الرسمية ولغات العمل الاخرى، عن طريق انشاء وتطوير خدمات اللغة العربية المناسبة. واستدرك ملاحظا ان التجربة قد أظهرت ان الأمين العام لم يبادر الى وضع التدابير التنفيذية العملية، وانه ينتظر، فيما يبدو، توجيهات فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٩٠ (د - ٢٨) ونحوه من النصوص، مثل قرار الاونكتاد ١١٥ (د - ٥).

٤٢ - وذكر ان مشروع القرار المعروض على اللجنة لا يقترح شيئا جديدا وانما هو يطالب باتخاذ تدابير محددة لتنفيذ قرار سبق اعتماده، من أجل الوصول بخدمات اللغة العربية الى مستوى مكافئ لمستوى اللغات الأخرى. ولاحظ ان هذا لن يكون في مصلحة الوفود الناطقة باللغة العربية فحسب بل في مصلحة جميع الدول الاعضاء، لانه سيؤدي الى مزيد من التحديد في أعمال الجمعية العامة، ويقضي على التعطيل الذي لا داعي له فيوفر بذلك المال. وضرب مثلا لذلك، فقال ان أحد العوامل التي تعوق عمل الجمعية العامة هو تأخر صدور الوثائق لأن خدمات اللغة العربية ليست من القوة بحيث تستطيع النهوض بعبء العمل. وأضاف ان تعزيز جهاز الترجمة التحريرية العربية في المقر، كما هو محدد في الفقرة ١ (أ) من النص، من شأنه أن يفسح على الفور مجالا للوفورات في ميزانية الأمم المتحدة. واستطرد قائلا انه توجد وجوه قصور في الترجمة الشفوية العربية، وان الأمانة العامة، في محاولة منها لتحسين الأمور، استعانت بخدمات موظفين مؤقتين لم يتبين انها مرضية ارضاء تاما. وأوضح ان الفقرة ١ (ب) من مشروع القرار تطالب، بأن تنشأ في المقر وحدة للترجمة الشفوية العربية، وذكر ان هذا سيؤدي بدون شك الى الارتفاع بمستوى الترجمة الشفوية العربية. وقال ان الفقرة ٢ تطلب الى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين.

٤٣ - السيد بروشار (فرنسا): قال ان وفده كان يحث دائما على نشر الوثائق بجميع لغات العمل على قدم المساواة. وذكر ان مشروع القرار يتفق فيما يبدو ومبادئ المساواة في هذا الصدد وانه لهذا سيؤيده.

٤٤ - السيد تونسالا (زائير): وافق على ان مشروع القرار هو مجرد تأييد لقرار قائم للجمعية العامة؛ وقال انه يوافق عليه وانه سيؤيده.

٤٥ - السيد ماجولي (ايطاليا) : أيد مشروع القرار الخاص بتحقيق المساواة بين اللغة العربية واللغات الاخرى . وأعرب عن أمله في أن يؤدى وضع الأمانة العامة للترتيبات الضرورية لتنفيذ التدابير المحددة في النص الى القضاء فورا على ما يحدث من تأخير في صدور الوثائق بسبب الانتظار حتى الانتهاء من جميع أعمال الترجمة .

٤٦ - السيد كمال (باكستان) : أشار الى أن باكستان كانت احدى الدول المقدمة لمشروع قرار الجمعية العامة ٣١٩٠ (د - ٢٨) ، والى أن الممثل الدائم لباكستان أعرب ، عند اعتماد هذا القرار ، عن أمله في ألا تدع الأمانة العامة القيود التقنية تعوق تنفيذ القرار . وعقّب على ذلك بقوله ان مما يؤسف له ان خدمات اللغة العربية ليست مرضية ، وان هذا قلل من فعالية الوفود الناطقة باللغة العربية . وأعرب عن تقديره لصبر هذه الوفود وموقفها الودى ، اذ انها لو أصرت على حقوقها كاملة لأصبح الوضع مختلفا جد الاختلاف . وقال ان وفده يسعده أن ينضم الى مقدمي النص الحالي ، وأعرب عن ثقته في أن التعزيز الفورى لدائرة الترجمة العربية وانشاء وحدة للترجمة الشفوية العربية في المقر سيحلان كثيرا من المشاكل القائمة . كما أعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

٤٧ - السيد بلاكمان (بربادوس) : قال ان وفده قد أثار اهتمامه الصعاب التي ذكرتها الوفود الناطقة بالعربية . وذكر انه يمنح تأييده المطلق لمشروع القرار ، ويأمل في أن يظهر تقرير الأمين العام الى الدورة الخامسة والثلاثين ان جميع المشاكل قد حلت .

٤٨ - السيد بمبا (فولتا العليا) : قال انه سيؤيد مشروع القرار اذا ما عرض للتصويت ، وأعرب عن أمله في أن تعتبره الأمانة العامة ، في حال اعتماده ، دليلا على ضرورة الارتفاع بمستوى اللغات الأخرى أيضا .

٤٩ - السيد بروتوديننجرات (اندونيسيا) : والسيد باراك (رومانيا) ، والسيد فال (السنغال) : أعربوا كذلك عن تأييدهم التام لمشروع القرار .

٥٠ - السيد مارتوريل (بيرو) : قال ، معربا عن تأييده لمشروع القرار ، ان كثيرا من المشاكل التي نوقشت هي أيضا مشاكل بالنسبة الى اللغة الاسبانية .

٥١ - السيد اكسوى (تركيا) : قال انه لا يجد صعوبة في تأييد مشروع القرار الذى أعرب عن أمله في أن ينهض بخدمات اللغة العربية .

٥٢ - السيد غاريدو (الفلبين) : أعرب عن ثقته في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

٥٣ - السيد خليل (اكوادور) : أشار الى ان وفده تكلم مؤيدا قرار الجمعية العامة ٣١٩٠ (د - ٢٨) ، وقال انه لا زالت هناك مشاكل فيما يتعلق باعداد الوثائق والمحاضر الموجزة باللغة العربية في حينها . وأضاف ان الأمين العام ذكر في الوثيقة A/C.5/34/28 ان عدد الموظفين

(السيد خليل ، اكـــوادور)

الدائمين في خدمات اللغة العربية قليل جدا . وأوضح ان وفده انضم ، بناء على ذلك ، واقـرارا للعدل والمساواة ، الى الوفود المقدمة لمشروع القرار . وأعرب عن أمله في أن تتذكر الأمانة العامة من الآن فصاعدا انه ينبغي تطبيق مبادئ مماثلة بالنسبة الى جميع اللغات الرسمية ولغات العمل في الجمعية العامة واللجان الرئيسية .

٥٤ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه يؤيد مشروع القرار الخاص بتحسين خدمات اللغة العربية ، آملا ومعتقدا أن أية زيادة في التكاليف سيكون هناك ما يوازنها في حدود الاعتماد المتاح .

٥٥ - السيد رويداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : قال ان مفهوم الأمين العـــام لمشروع القرار هو أن أى تعزيز لجهاز اللغة العربية الحالي سيتم باضافة وظائف ثابتة جديـــدة ، وانه لا ينبغي بعد ذلك محاولة مواجهة احتياجات العمل باللجوء الى المساعدة المؤقتة .

٥٦ - وذكر ان أى حل على هذا الأساس سيتطلب ، كما أوضح في الوثيقـة A/C.5/34/CRP.11 ، انشاء ٢٦ وظيفة للترجمة التحريرية ، (٢٢ ف - ٣ و ٤ ف - ٢/١) ، و ١٠ وظائف لمراجعيـن (٢ ف - ٥ و ٨ ف - ٤) و ٢٦ وظيفة للطباعة على الآلة الكاتبة (١ ع - ٥ و ٢٥ في رتب أخرى في فئة الخدمات العامة) . وأوضح ان التكلفة المقدرة لهذه الوظائف الاثنتين والستين الجديدة على أساس سنتين كاملتين ستبلغ ٠٠٠ ٩٥٨ ٣ دولار . وذكر ان تطبيق الخفض المعتاد لـــدوران الموظفين بالنسبة للوظائف الجديدة ، عن فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، سيترتب عليه الاحتياج الى مبلغ ٧٠٠ ٢٣١ ٢ دولار تحت الباب ٢٩ ألف للوظائف الثابتة وما يتصل بها من التكاليـــف العامة للموظفين . على انه أضاف ان هذه الاحتياجات المقدرة ستنخفض بمقدار ٠٠٠ ٢٧٥ دولار بسبب الوفورات المترتبة على الاستغناء عن المساعدة المؤقتة اللازمة للجمعية العامة والمطلوب لهـــا اعتمادات في الميزانية المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وذكر ان اية وفورات قد تترتب على تناقص الحاجة الى المساعدة المؤقتة في اللغة العربية لخدمة المؤتمرات والاجتماعات الخاصة ستؤخذ فـــي الاعتبار عند اعداد البيان الموحد الذى سيقدم في خلال الدورة الحالية عن الاحتياجات مـــن خدمات المؤتمرات .

٥٧ - وقال ان الأمر سيحتاج الى ادراج مبلغ اضافي قدره ٠٠٠ ٣٥٨ دولار تحت البـــاب ٢٨ دال لحساب تكاليف الخدمات المشتركة . وذكر ان هذا المبلغ ، الذى يتضمن مبلغا غير متكرر هـــو ٦٠٠ ١٥٦ دولار ، يشتمل على ٤٠٠ ٢٩٤ دولار للايواء ، و ٢٠٠ ٩٧ دولار لأثاث المكاتـــب والمعدات ، و ٠٠٠ ٧٩٥ دولار للنفقات الأخرى بما فيها نفقات الاتصالات .

٥٨ - وأضاف ان مشروع القرار يدعو أيضا الى انشاء وحدة للترجمة الشفوية العربية في المقـــر . وقال انه يلزم توفير ٢٤ مترجما شفويا طوال دورة الجمعية العامة لخدمة الجمعية ولجانها الرئيسية على المستوى الحالي . وذكر ان ملاك وظائف وحدة الترجمة الشفوية في جنيف يضم فعلا ١٧ وظيفة

(السيد روبداس)

دائمة للجمعية العامة أولوية استدعاء شاغليها ، ومن ثم يلزم انشاء سبع وظائف (واحد ف - ٥ ، وثلاث ف - ٤ ، وثلاث ف - ٣) . وذكر ان كامل تكلفة هذه الوظائف في سنتين سيبلغ ٥٨٩ ٩٠٠ دولار ، وان كان تطبيق عامل دوران الموظفين سيقتضي تخصيص مبلغ ٣١ ٠٥٠٠ دولار تحت الباب ٢٩ ألف لفترة السنتين القادمتين . وذكر انه سيلزم ادراج ٥٥ ٠٠٠ دولار أخرى تحت الباب ٢٨ دال لتكاليف الخدمات المشتركة ، منها مبلغ ١٦ ٨٠٠ دولار لنفقات غير متكررة . وأضاف أن أية وفورات في بند المساعدة المؤقتة للمؤتمرات والاجتماعات الخاصة التي تستخدم فيها اللغة العربية ستؤخذ كذلك في الاعتبار عند اعداد البيان الموحد .

٥٩ - وذكر انه اذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/34/L.16 ، فسيلزم ادراج اعتمادات اضافية قدرها ٢ ٧٩٣ ٣٠٠ دولار تحت الباب ٢٩ ألف (٢ ٢٦٧ ٢٠٠ دولار) والباب ٢٨ دال (٢٦ ٥٠٠ دولار) . وسيلزم ادراج اعتماد آخر بمبلغ ٤٩٤ ٩٠٠ دولار للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت الباب ٣١ ، وهو مبلغ توازنه زيادة بنفس القدر تحت باب الايرادات ١ .

٦٠ - الرئيس : قال انه اذا لم يسمع اعتراضا سيعتبر ان اللجنة تقر مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/34/L.16 وتحيله الى اللجنة الاستشارية لابداء ملاحظاتها عليه .

٦١ - وقد تقرر ذلك .

٦٢ - السيد لوشنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان وضع اللغة الالمانية في الأمم المتحدة يجعل وفده مدركا للمشاكل المتصلة بخدمات اللغة العربية . وذكر ان من المناسب أن تبلغ خدمات اللغة العربية مستوى مساو لمستوى الخدمات اللغوية الأخرى .

٦٣ - الرئيس : دعا اللجنة الى الموافقة ، في القراءة الأولى ، على اعتماد اجمالي قدره ١٨٢ ٨١٩ ٤٠٠ دولار تحت الباب ٢٩ .

٦٤ - بناء على طلب ممثل الاتحاد السوفياتي ، أجرى تصويت على الاعتماد الوارد تحت الباب ٢٩ .

٦٥ - وقد ووفق في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بادراج اعتماد قدره ١٨٢ ٨١٩ ٤٠٠ دولار تحت الباب ٢٩ ، وذلك بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٩ بلدان عن التصويت .

٦٦ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قدّم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/34/L.14 ، فقال ان عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ شهدا عددا غير عادي من الدورات والمؤتمرات الخاصة التي عقدتها هيئات الأمم المتحدة . وأضاف ان الأمانة العامة لم تطلب مع ذلك ، في خلال فترة السنتين هذه سوى ٥ ملايين من الدولارات كاعتمادات اضافية لخدمة المؤتمرات ، أو نحو ٣ في المائة من الاعتمادات الموافق عليها لهذه الأغراض .

(السيد بالامارتشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٦٧ - وذكر ان اللجنة وافقت مؤخرا على جدول المؤتمرات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وهي تنص على عقد تسعة مؤتمرات خاصة في عام ١٩٨٠ لا تشمل مؤتمر قانون البحار . ولاحظ ان الدول الأعضاء تشعر بقلق جدى ازاء ازدياد عدد المؤتمرات الخاصة والعبء الذى تلقيه على موارد الوفود وموارد الأمانة العامة . وأضاف ان اللجنة الاستشارية توصلت الى أن نمو الموارد ، كما ورد في الباب ٢٩ ، هو أقل من حقيقته بمبلغ ٣ ملايين من الدولارات وانه في الواقع لا يمثل ٤ر٠ بل ٢ في المائة . وقال انه لا يوجد سبب يبرر زيادة الموارد في الباب ٢٩ بسرعة تفوق سرعة زيادتها في الميزانية ككل . وأضاف انه يمكن توقع وفورات نتيجة للمقرر الذى اتخذ أخيرا بالاستغناء عن المحاضر الموجزة . وقال ان وفده مقتنع ، لهذا السبب ، بأن الاعتماد المخصص للباب ٢٩ سيغطي بما فيه الكفاية أية احتياجات متوقعة للأمانة العامة في فترة السنتين القادمتين .

٦٨ - وقال ان وفده لاحظ بارتياح تأييد عدد من الوفود لفكرة عدم وجوب طلب اعتمادات اضافية لخدمة المؤتمرات خلال السنتين القادمتين ، وان الاجتماعات غير المدرج لها اعتمادات في الميزانية ينبغي تمويلها عن طريق تعديل الأولويات واستبعاد البرامج التي فات أوانها أو الحدية أو عديمة الجدوى . وذكر ان وفودا كثيرة تكلمت أيضا محبّذة وضع أولويات في أنشطة المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة واستبعاد الاجتماعات التي لا ضرورة لها . وأضاف ان اعتماد مشروع القرار سيكون حافزا للدول الأعضاء وللأمانة العامة في بحثها عن الأنشطة غير الضرورية أو الحدية بهدف توفير موارد للتدابير ذات الأولوية ، كما يتبين مما تسير عليه تلك الوكالات المتخصصة التي لا يسمح فيها بتقديم طلبات باعتمادات اضافية في خلال فترة الميزانية .

٦٩ - السيد العياضي (تونس) : قال انه يشارك ممثل الاتحاد السوفياتي قلقه المشروع ازاء تزايد تكاليف خدمة المؤتمرات . واستدرك قائلا انه لا يستطيع ، مع ذلك ، أن يوافق على اللغة المتشددة المستخدمة في فقرة المنطوق ، لأن من المهم أن تحتفظ المنظمة بقدرتها على مواجهة الحالات غير المنظورة .

٧٠ - واقترح ، من أجل أن تتاح للمنظمة ماتحتاجه من مرونة لتلبية أحكام الميثاق ، أن تعدّل فقرة المنطوق بحيث يصبح نصها كما يلي : " ترجو من الأمين العام الامتناع بقدر الامكان عن تقديم ... " ؛ ولاحظ في هذا الصدد ان الأمين العام أبدى اهتماما بالاستجابة لوجهات نظر الوفود وبحصر أية زيادات في الميزانية عند مستوى معقول .

٧١ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال ان ممثل الاتحاد السوفياتي على حق في الاشارة الى اهتمام كثير من الوفود بترشيد الاجتماعات والمؤتمرات داخل الأمم المتحدة ، ولكن اعتماد مشروع القرار يعني ابطال مقررات تم التوصل اليها في هيئات أخرى بشأن استصواب عقد المؤتمرات ، وخاصة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي . وأعلن ان وفده لا يستطيع تأييد مشروع القرار .

٧٢ - السيد مارتوفيل (بيرو) : قال ان البلدان النامية تعلق أهمية كبيرة على الاجتماعات التي تستطيع فيها الاعراب عن وجهة نظرها على مستوى عالمي . وأضاف ان قدرة هذه البلدان على فعل ذلك لا ينبغي الحد منها بطريقة جامدة ، وأضاف ان وفده لا يستطيع ، لهذا السبب ، تأييد مشروع القرار .

٧٣ - السيد ماجولي (ايطاليا) : علّق بقوله ان الدول الأعضاء عندما تدعو الى عقد مؤتمرات فانها تكابد نفقات اضافية لا مفر منها . وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي منح لجنة المؤتمرات مزيدا من السلطات حتى تستطيع أن تحقق شيئا من الانضباط في هذا الشأن . وذكر ان مشروع القرار المعروض على اللجنة سيؤدي في الواقع الى الحيلولة دون اجراء مزيد من الدراسة لهذه المسألة ، والغاء سلطة لجنة المؤتمرات .

٧٤ - وأعلن ان وفده سيمتنع عن التصويت اذا ما عرض مشروع القرار للتصويت عليه في صورته الراهنة وانه سيؤيده اذا ما قبل التعديل الذي اقترحته تونس .

٧٥ - السيد رمزي (مصر) : قال ان مشروع القرار يضع ، ضمنا ، حدا أقصى لعدد المؤتمرات ومن ثم يتطلب الأخذ بنظام الحصص . وذكر ان هذا المفهوم عرض في لجنة المؤتمرات ولكنه لم يلق التأييد اللازم ، وان هذه حقيقة لم يشر اليها مشروع القرار .

٧٦ - السيد أوكييو (كينيا) : قال ان فكرة الحصص في المؤتمرات مازالت غير مفهومة لدى وفده . وذكر ان مشروع القرار سيحد ، في حال اعتماده ، من قدرة الدول الاعضاء على الدعوة الى مؤتمرات حتى عندما تتوافر الارادة السياسية اللازمة . وأعلن ان وفده سيعترض على مشروع القرار .

٧٧ - السيد ناغاغا (اوغندا) : قال ان وفده يستطيع الموافقة على مشروع القرار اذا تم تعديله على النحو الذي اقترحه ممثل تونس .

٧٨ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال ان وفده يؤيد ممارسة الانضباط في الميزانية حيثما كان ذلك ممكنا ، ولكنه يرى ان اعتماد مشروع القرار سيغلق الباب في وجه جميع الاعتمادات الاضافية . وذكر ان مثل هذا المقرر لا ينبغي اتخاذه الا بعد أن تتوصل الجمعية العامة الى مقررات بشأن المسائل الأخرى التي تهم الدول الأعضاء . وأعلن ان وفده لا يستطيع تأييد مشروع القرار قبل اعتماد القرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة .

٧٩ - السيد كمال (باكستان) : علّق قائلا ان مشروع القرار يحاول أن يتصدى ، من زاوية الميزانية ، للمشاكل التي تثيرها ضخامة عدد المؤتمرات الرئيسية . واستدرك قائلا ان اللجنة لا تستطيع ، مع ذلك ، أن تضع قيودا على الميزانية ثم تتوقع أن يحدد عدد المؤتمرات على أساس ما تسمح به الميزانية ، لان المؤتمرات مسألة هامة بالنسبة الى المجتمع الدولي ، بغض النظر عن الاعتبارات الادارية أو اعتبارات الميزانية . وذكر ان مشروع القرار يخاطب من يتعين عليهم تنفيذ

(السيد كمال ، باكستان)

مقررات المجتمع الدولي ، ولكنه لا يخاطب الهيئات الدولية الحكومية التي تطالب بعقد مؤتمرات . وأضاف انه لا يمكن أن يتوقع من الأمين العام أن يعيد ترتيب أولويات المؤتمرات كفّا عن طلب اعتمادات اضافية . وخلص من ذلك الى انه لن يكون من المناسب أن تعتمد اللجنة الخامسة مشروع القرار حتى بعد ادخال التعديل الذى اقترحته تونس . وأضاف انه ينبغي ، بدلا من ذلك ، احالة المسألة الى لجنة المؤتمرات لمناقشتها وابداء ملاحظاتها عليها .

٨٠ - السيد اكسوى (تركيا) : أعلن ان وفده يستطيع تأييد مشروع القرار اذا ووفق على التعديل التونسي ، واقترح ، كما جاء في هذا التعديل ، تعديل الفقرة الثانية من الديباجة بحيث تصبح : " واذ ترى ان من الضرورى خفض نمو أبواب المصروفات في الميزانية . . . " .

٨١ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه بالنظر الى حجم الاعتمادات المخصصة في الميزانية لادارة شؤون المؤتمرات ، يمكن خدمة أى اجتماع جديد اذا تم التصرف في الموارد المتاحة على وجه أفضل . وأعلن ان وفده لن يجد صعوبة في قبول مشروع القرار .

٨٢ - السيد خميس (الجزائر) : أيد وجهتي النظر اللتين أعرب عنهما ممثلا تونس وبيرو ، وأعلن ان وفده لا يمكنه تأييد مشروع القرار .

٨٣ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه على استعداد لقبول التعديلين اللذين اقترحهما ممثلا تونس وتركيا . واستدرك قائلا انه لا يستطيع ، مع ذلك ، الموافقة على اقتراح وفد باكستان باحالة المسألة الى لجنة المؤتمرات .

٨٤ - وذكر ان الغرض من مشروع القرار واضح . وأعرب عن دهشته لبعض البيانات التي ألقيت ، ومنها بيان مندوب مصر الذى حاول اثارة مخاوف أعضاء اللجنة بحديثه عن الحدود القصوى والحصص ، مع ان مثل هذا المفهوم غير وارد في مشروع القرار .

٨٥ - السيد رمزى (مصر) : أعرب عن أسفه للعبارات التي استخدمها الممثل السوفياتي في الاشارة الى بيانه (أى بيان السيد رمزى) .

٨٦ - السيد خميس (الجزائر) : قال ان وفده يرى ان الفقرة الثانية من الديباجة غير مقبولة حتى بعد تعديلها ، واقترح أن يستبدل بها ما يلي : " واذ ترى ان من الضرورى ان تدار الموارد المخصصة لأنشطة المؤتمرات في الأمم المتحدة بأقصى قدر من الكفاية ، " .

٨٧ - وقد اعتمد الاقتراح الجزائرى بدون اعتراض .

٨٨ - وبناء على طلب ممثل كينيا ، أجرى تصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/34/L.14 .

٨٩ - وقد اعتمد مشروع القرار ، في صورته المعدلة ، بأغلبية ٣٢ صوتا مقابل ٢٨ صوتا ، وامتناع ٣٧ عن التصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠